العرب
الأربعاء 2020/05/13
السنة 42 العدد 11701

انهيار العملة يعمق جراح الاقتصاد الإيراني المنهار

حقائق الواقع تفند مزاعم طهران قدرتها على إنقاذ الأوضاع

واصلت العملة الإيرانية انحدارها السريع في ظل تزايد ملامح اختناق الاقتصاد المحلي مع استمرار أزمة الوباء، التي أطاحت بوزير الصناعة، وانعكاسات إعادة فرض العقوبات الأميركية منذ أكثر من عام ونصف العام، وسط ترجيحات المحللين بمزيد من الركود في الأنشطة التجارية مع اتساع المخاوف والارتباك اللذين ظهرا على السلطات.

طهران - أكد محللون ومواقع عالمية تراقب الأوضاع الاقتصادية في إيران أن العملة المحلية انهارت الثلاثاء إلى 170 ألف ريال للدولار، لتصل خسائرها منذ بداية العام الحالي إلى عشرة في المئة.

ويأتي هذا التراجع بعد يوم من إقالة وزير الصناعة، رضا رحماني، الذي قال إنه تلقى تهديدا من الرئيس حسن روحاني، الأسبوع الماضي طالبه فيه بالاستقالة إذا لم يوافق البرلمان على تشكيل وزارة التجارة.

وفاقمت أزمة كورونا في ظل إعادة فرض العقوبات الأميركية على طهران من مشاكل الريال ووضعته على طريق من اتجاه واحد وسط تزايد المؤشرات على اختناق كافة الأنشطة الاقتصادية بالبلاد.

وأظهر موقع بونباست، المختص في تتبع سوق العملات في إيران، أن سعر صرف الدولار ارتفع أمام الريال، بعد أن كان يتراوح بين 150 و160 ألفا للدولار.

لكن محللين يعتقدون أن قيمة العملة الإيرانية قد تكون أضعف من ذلك بكثير، إذ لا تكشف إيران بوضوح عن عمق انحدار الريال بسبب ندرة الصفقات التي يتم إبرامها.

> **170**
> ألف ريال إيراني قيمة الدولار الثلاثاء، بعد قرار إقالة وزير الصناعة رضا رحماني

وأثارت مصادقة البرلمان مطلع الشهر الجاري على مشروع قانون قدمته الحكومة يسمح بحذف أربعة أصفار من الريال موجة تساؤلات عن جدوى الخطوة التي تقول طهران إنها ستساعد على عدم انهيار العملة مستقبلا.

وقالت وسائل إعلام إيرانية رسمية، إنه بموجب المشروع ستتغير العملة من الريال إلى التومان، والذي يساوي عشرة آلاف ريال.

وهيمنت مخاوف الاقتصاد بالفعل على أسواق العملات الأجنبية في إيران، منذ أن أعلن المسؤولون عن اكتشاف أول حالة إصابة بفايروس كورونا قبل نحو شهرين.

في سقوط حر ينذر بانهيار اقتصادي شامل

وكان انخفاض قيمة العملة الإيرانية بعد إعادة فرض العقوبات قد عطّل التجارة الخارجية وفاقم التضخم السنوي الذي توقع صندوق النقد أن يصل إلى 31 في المئة.

ومن المتوقع أن يؤدي انتشار كورونا في إيران إلى المزيد من التقلبات في أسواق العملات الأجنبية، ما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم الذي بدأ في التراجع مؤخرا.

وتشير التقارير المالية إلى أن معظم مكاتب الصرافة في إيران أغلقت أبوابها خلا الأشهر القليلة الماضية، أو كتبت يافطة تعلن أنها لا تملك أي عملات أجنبية.

وذكرت أن الكثير من الإيرانيين الخائفين من فقدان قيمة أموالهم يطاردون أي أثر للعملات الأجنبية وأنهم مستعدون لدفع أسعار أعلى من تلك التي يعلنها موقع بونباست.

وتعرض الاقتصاد الإيراني إلى ضربة قاسية لم تكن في الحسبان مع تزايد المخاوف من تفشي فايروس كورونا بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة وتداعياته الكارثية المحتملة.

وتكشف إقالة رحماني، وهي المرة الأولى، التي تقوم فيها الحكومة بهذا الإجراء منذ أكثر من أربعة عقود، عن مدى التخبط السياسي للمسؤولين وعدم قدرتهم على النهوض بالاقتصاد، الذي يطغى عليه الفساد.

وتشرف الوزارة بشكل مباشر على بعض من أكبر المجموعات الصناعية بالبلاد، ومن بينها شركة إيران خودرو الحكومية لصناعة السيارات وشركة إيميدرو القابضة للتعدين والمعادن.

وذكرت وكالة تسنيم الإيرانية أن روحاني عيّن حسين مدرس خياباني قائما بأعمال الوزير، حتى اختيار وزير جديد وتقديمه للبرلمان، للتصويت على منحه الثقة.

وكتب رحماني في رسالة إلى روحاني، قال فيها إنه "لم يكن له علاقة برفض البرلمان الموافقة على تشكيل الوزارة، ولا مسؤولية له عن قرار البرلمان رفض الطلب الذي قدمته الحكومة لتشكيل وزارة منفصلة"

وأشار أنه تلقى الاثنين اتصالا من محمود واعظي مدير مكتب الرئيس الإيراني وطالبه بالاستقالة بينما كان في اجتماع لتعزيز التصدير في الوزارة.

ويؤكد مراقبون من داخل إيران أن إقالة رحماني جاءت على خلفية ارتفاع أسعار السيارات بشكل غير مسبوق في السوق المحلية خلال الأيام الماضية.

وأشاروا إلى أن سعر سيارة سايبا محلية الصنع، على سبيل المثال، تضاعف في غضون شهرين ليصل إلى نحو 5600 دولار على الرغم من إعلان الشركة المصنعة عن توقف الإنتاج.

وتعطي تحليلات الخبراء وأرقام حديثة تم الكشف عنها لمحة عن مدى الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد في ظل العقوبات الأميركية، والتي زادت واشنطن من وطأتها، حيث حدّت بشكل كبير من بيع طهران لنفطها في الأسواق العالمية.

ويقدّر صندوق النقد الدولي تقلص الاقتصاد الإيراني بنسبة 9.5 في المئة العام الماضي رغم نجاح القطاعات غير النفطية في النمو بنسبة 0.9 في المئة في الربع الأخير من العام، مدفوعة بانتعاش الصناعات التحويلية.

وبلغ متوسط الصادرات غير النفطية العام الماضي نحو 3.5 مليار دولار، فيما وصل متوسط الصادرات الشهرية من إيران إلى العراق حوالي 650 مليون دولار، وإلى تركيا قرابة 400 مليون دولار شهريا.

وفي محاولة يائسة لتجاوز الأزمة تبحث طهران عن توفير السيولة المالية اللازمة لنفقاتها المتراجعة بفعل تراجع إنتاج وتصدير الخام، لاستغلالها في مرافق إنشائية في قطاعي النفط والغاز.

> **إيران تبحث عن الاقتراض عبر طرح سندات بقيمة 217 مليون دولار لتمويل مشروعات للنفط والغاز الطبيعي**

ونقلت وكالة تسنيم عن بيان لوزارة النفط الإيرانية نشرته على موقعها الإلكتروني أنها تتجه إلى الاقتراض عبر إصدار سندات بقيمة إجمالية 217 مليون دولار، لتمويل مشروعات للنفط والغاز الطبيعي.

وتوقع مركز بحوث البرلمان الإيراني أن تؤدي التداعيات الاقتصادية الناجمة عن أزمة كورونا إلى إلحاق أكثر من 6 ملايين شخص بصفوف العاطلين عن عمل.

شبح الإفلاس يطارد شركات الطيران الأميركية

حاصر شبح الإفلاس شركات الطيران الأميركية مدفوعا بتداعيات فايروس كورونا وأكبر حظر تاريخي على حركة السفر على مستوى العالم ما كلف عمالقة الطيران العالمية خسائر كبيرة في وقت اتجهت فيه عديد الشركات، إلى خفض العمالة في ظل ضبابية قاتمة في الأفق.

واشنطن - رجّح المدير التنفيذي لمجموعة بوينغ الأميركية لصناعة الطيران ديفيد كالهون إفلاس شركة طيران أميركية كبرى، دون أن يذكر اسمها، جرّاء تداعيات فايروس كورونا المستجد على القطاع.

وتأتي هذه التوقعات لتزيد من متاعب قطاع النقل الجوي بشكل عام بعد أن اضطر للدخول في نفق الركود الإجباري جراء عدة عوامل أثرت على حركة السفر.

وقال كالهون في مقابلة مع شبكة إن.بي.سي الأميركية إن "توقف شركة طيران أميركية رئيسية نشاطاتها مرجح جدا".

وأضاف "نعرف أن شيئا ما سيحدث في سبتمبر ولن تعود مستويات حركة الطيران إلى نسبة 100 في المئة، ولا حتى 25 في المئة".

وتعاني بوينغ نفسها من تداعيات كوفيد – 19 إذ شكّل الوباء ضربة لقطاع النقل الجوي جراء القيود على السفر وإجراءات العزل التي فرضت لمنع تفشيه.

وقال كالهون "ربما قد نقترب من 50 في المئة بحلول نهاية العام، ولذا ستكون هناك بكل تأكيد إجراءات تكيّف سيكون على شركات الطيران القيام بها".

وتولى كالهون رئاسة بوينغ، التي حرمتها القيود الخاصة بمنع تفشي الوباء من زبائنها وشكلت ضربة للطلب على طائرتها، بداية العام الجاري.

وسجلت شركات الطيران الأميركية في مارس الماضي، انهيارا كبيرا في أسهمها بنسبة أكبر من 20 في المئة، في حين صرحت مجموعة أميركان أيرلاينز، بأنه تم خفض المزيد من رحلاتها عبر الأطلسي. وقالت إنها ستخفض رواتب 100 ألف موظف.

في المقابل، توقعت منافستها المحلية يونايتد أيرلاينز أن تسجل خسائر في الربع الأول من هذا العام لأول مرة منذ 6 سنوات.

وقالت الشركة في بيان إن "مبيعات التذاكر في الولايات المتحدة انخفضت من 25 في المئة إلى 70 في المئة في الأيام الأخيرة بعد إلغاء كبير للرحلات، والذي يعدّ الأسوأ في آسيا وأوروبا".

وكدليل على الأزمات التي تعاني منها شركات الطيران الأميركية بدأ بعض المساهمين في الخروج من تلك الشركات لتفادي خسائر أكبر.

وكان الملياردير الأميركي وارن بافيت، قد قال مطلع الشهر الحالي إن مؤسسة بيركشايرهاثاواي، التي يرأسها باعت حصصها بالكامل في أكبر أربع شركات طيران أميركية، بعد أن تضررت أسهم تلك الشركات بشدة بسبب انهيار الطلب على السفر محليا نتيجة الوباء.

ونسبت وكالة روتيرز لبافيت قوله خلال الاجتماع السنوي للمؤسسة، حينها إن "توقعات صناعة الطيران تغيرت بشكل كبير في غضون بضعة أشهر فقط".

وأضاف "اتخذنا هذا القرار في ما يتعلق بشركات الطيران. سحبنا الأموال بشكل أساسي حتى مع تكبد خسارة كبيرة.. لن نموّل شركة نعتقد أنها ستلتهم الأموال في المستقبل".

وعمق انهيار الطلب أزمات عملاق الطيران الأميركي بوينغ ودفعها إلى تسريح الموظفين خلال أبريل حيث أكد كالهون حينها أن هناك خططا لخفض عدد العاملين بنسبة 10 في المئة من خلال مزيج من عمليات التسريح الطوعية وغير التطوعية.

وسجلت الشركة العملاقة خسائر فصلية من 641 مليون دولار مقارنة بأرباح قدرها 2.1 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، فيما تراجعت الإيرادات بنحو 26.2 في المئة إلى 16.9 مليار دولار.

وعكست الخسارة تكاليف إنتاج غير طبيعية مرتبطة بالتعليق المؤقت لعمليات التصنيع في بيوغت ساوند بسبب كوفيد – 19 وبسبب تعليق إنتاج ماكس 737 التي توقفت عن التحليق بعد حادثتي تحطم.

وقالت بوينغ إن أزمة الوباء أضرت بالطلب على طائرات وخدمات جديدة، حيث أخرت شركات الطيران شراء الطائرات وتأجلت مواعيد التسليم والصيانة الاختيارية.

ديفيد كالهون

توقف نشاط شركات طيران أميركية بات مرجحا جدا

وأضافت أنها ستخفض إنتاج طائرات 787 من 14 إلى 10 شهريا هذا العام وتدريجيا إلى سبع شهريا بحلول عام 2022.

ومع تصاعد نسق الأزمة العالمية وركود أساطيل الطيران لأشهر أقرت حكومات أوروبية بدعم شركات حيث أكدت فرنسا وهولندا تقديم ما يصل إلى 11 مليار يورو لإنقاذ شركة الطيران الفرنسية الهولندية أير فرانس كي.أل.أم واعتزام ألمانيا لتقديم حزمة مساعدات مماثلة لشركة الطيران الألمانية لوفتهانزا.

وأشارت وكالة بلومبيرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية إلى أن خطط إنقاذ أكبر شركتي طيران في أوروبا من حيث عدد الركاب، ستأتي بعد أن حذرت الشركتان من تلاشي السيولة النقدية لديهما، وعدم القدرة على مواجهة تداعيات الوباء دون مساعدة الدولة.

كما انضمت الشركتان إلى أغلب شركات الطيران في العالم التي اضطرت إلى وقف تشغيل طائراتها ومنح عطلات للعاملين بعد إصابة حركة الطيران والنقل الجوي في العالم بالشلل بسبب الجائحة.

وجاء تحرّك فرنسا وهولندا، وألمانيا لمساعدة شركات الطيران عقب تحذير الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) من احتمالات إفلاس نصف شركات الطيران في العالم بسبب أزمة كورونا.

ودفعت الجائحة بشركة الطيران الأوروبية أيرباص إلى توجيه طلب إلى العاملين في الشركة وعددهم 135 ألفا للتأهب لاحتمال خفض أكبر للوظائف، وحذّرت من بقائها على المحك في غياب تحرك فوري.

مطارات فارغة

الصين تعفي سلعا أميركية من الرسوم لمدة عام

بكين - قالت الصين الثلاثاء إنها ستعفي مجموعة جديدة من السلع الأميركية من الرسوم الجمركية، اعتبارا من الثلاثاء المقبل ولمدة عام كامل.

واعتبر خبراء الخطوة الصينية "عربون صداقة تجاريا" مع الولايات المتحدة، لنزع فتيل التوتر المتصاعد بين أقوي اقتصادين في العالم.

وذكرت وزارة المالية الصينية في بيان، أن أبرز السلع الإضافية، التي ستخضع لإعفاء الرسوم، وعددها 79 سلعة، تشمل معقمات طبية ومعادن نادرة وشرائح سيليكون، وبعض القطع الداخلة في الصناعات التقنية.

ولم تشر الوزارة إلى قيمة الواردات السنوية من المنتجات المعفاة من الجمارك، كما لم تتطرق إلى نسبة الرسوم السابقة، المفروضة عليها.

وتتزامن الخطوة مع توتر العلاقة بين البلدين، بعد مطالبات متكررة للرئيس الأميركي دونالد ترامب للصين، خلال الشهرين الجاري والماضي، باحترام الاتفاق التجاري الموقع بين الجانبين في يناير الماضي.

وأعادت الصين تدريجيا تشغيل قطاعاتها الاقتصادية والتجارية، بعد تجميدها منذ نهاية يناير الماضي، وحتى مطلع مارس الماضي، لمواجهة تفشي فايروس كورونا.

والجمعة، أورد بيان صادر عن وزارة التجارة الصينية، أنه والجانب الأميركي، ملتزمان بتطبيق اتفاق المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري، الذي أنهى تبادل فرض رسوم على سلع البلدين.

وكانت الولايات المتحدة قد دخلت في حرب تجارية طويلة مع الصين وصلت إلى تسوية مطلع العام الجاري أضرت بالاقتصاد العالمي قبيل ظهور فايروس كورونا.

وأقدم الرئيس دونالد ترامب على زيادة الرسوم الجمركية على سلع صينية وامتدت العقوبات حد إدراج مجموعة الاتصالات العملاقة الصينية هواوي على لائحة سوداء.

وتوصل الجانبان إلى اتفاق أنهى الحرب التجارية الطويلة والتي أضرت الاقتصاد العالمي مطلع العام الجاري تم الاتفاق بمقتضاه على تطبيق بنوده على مراحل.

> **79**
> منتجا أميركيا منها معقمات طبية ستُعفى من الرسوم الصينية بداية من الثلاثاء المقبل

وبعد التسوية التجارية أصدرت الصين قائمة تضم إعفاء 6 سلع كيمياوية ونفطية من المنتجات الأميركية من الرسوم الجمركية الإضافية، في بادرة هي الأولى بعد توصلها إلى اتفاق مع واشنطن.

وقالت لجنة التعريفة الجمركية التابعة لمجلس الدولة الصيني آنذاك، إن "الإعفاء من الرسوم الجمركية الإضافية سيكون صالحا لمدة عام، اعتبارا من 26 ديسمبر 2019 إلى 25 من ديسمبر 2020". فيما تم استرداد التعريفات التي تم جمعها بالفعل.

كما أشارت أنها ستواصل تنفيذ إجراءات الإعفاء وإصدار قوائم الإعفاء من المنتجات الأميركية الخاضعة للجولة الثانية من التعريفات الإضافية في الوقت المناسب.

ورفعت الصين الرسوم الجمركية على بعض شحنات فول الصويا ولحم الخنزير الواردة من الولايات المتحدة في السادس من ديسمبر من العام الماضي.

وما إن تخلص الاقتصاد العالمي من أحد أكبر المعضلات التي تسببت في تباطؤ كبير طيلة العام الماضي حتى وقع في أكبر انتكاسة في تاريخه منذ الأزمة المالية عام 2008 جراء تكلفة كورونا الباهظة على الاقتصاد العالمي وأسوء ركود تجاري.